

بهدوء

الاتفاق الإيراني - الغربي: رؤية ثالثة

ناهض حنر

استيراد وتصنيعاً، على نحو غير مسبق. ثانياً، تحرّرت إيران من إسار العقوبات، وستستردّ ما يقرب من 150 مليار دولار مجمدة في النظام المصرفي الغربي. وهو ما يتيح لها الشروع في قفزة تنموية من تزواج رأس المال والتراكم العلمي - التقني الذي بناه الإيرانيون في العقدين الماضيين. وسينعكس هذا الصعود الاقتصادي المأمول، في تعميق الدور الإيراني على الصعيد الدولي، وخصوصاً في إطار التعاون مع دول البريكس، وعلى الصعيد الإقليمي، من خلال دعم التجارب التنموية بالخبرات والرأس مال.

ثالثاً، رفضت إيران بحث الملفات الإقليمية مع الأميركيين. في المقابل، أكّد الرئيس أوباما، على استمرار الخلافات والمواجهات السياسية مع الإيرانيين؛ ولكن ذلك لا يمنع من حصول تنازلات موضوعية، غير مباشرة، ومن الطرفين، في تلك الملفات. في الواقع، فتح الاتفاق النووي، الأبواب، لمفاوضات حول تسويات أخرى في العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين. شننا أم أينا، فإن روحية الاتفاق الإيراني - الأميركي، تقود إلى تهدئة الجبهات، والبحث عن مخارج للأزمات، قد لا تناسبنا من حيث المحتوى أو من حيث التفاصيل. ولتلافي هكذا تطوّر سلبي، ينبغي على الأطراف العربية في محور المقاومة المسارعة إلى الدخول على الخط، واكتشاف ومعالجة أي خلل ممكن في تطابق وجهات النظر مع طهران.

رابعاً، صحيح أن المرشد يشكل ضماناً لحلف المقاومة، لكن من الصحيح، أيضاً، أن التيار الليبرالي قد اكتسب، الآن، موقعا أقوى في السياسة الإيرانية. وهو ما يثير القلق؛ فلقد سبق لوزير الخارجية السوري، وليد المعلم، أن كشف عن ميول لدى فريق روحاني - ظريف، قمعها المرشد، للتراجع عن دعم سوريا. ولا شيء يمنع أن يستخدم هذا الفريق نجاحه في مفاوضات النووي، للتأثير على قوة الموقف الإيراني المساند لسوريا.

خامساً، غير أن الأخطر لا يتعلق بإيران، وإنما بالفاتورة التي ستسدها الولايات المتحدة، لإسرائيل، مقابل تمرير الاتفاق النووي. وإذا كانت القضية الفلسطينية على رأس بنود تلك الفاتورة، فإن هناك ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن تل أبيب، ستحصل على مشاركة ثمينة في «الحلف الرجعي العربي» بقيادة السعودية، وربما، أيضاً، على غطاء سياسي لشنّ عدوان جديد على سوريا ولبنان، من ضمن احتمالات أخرى لا يمكن تجاهلها.

أهو انتصار حقيقته الجمهورية الإسلامية؟ نعم؛ غير أنه انتصار مشوب بالتنازلات، وتختلط، في سيرورته، نتائج إيجابية وأخرى سلبية بالنسبة لمحور المقاومة. والأهم الآن أن نتحرك لتعظيم الإيجابيات وتحجيم السلبيات؛ هذا ما تفرضه العقلانية والواقعية السياسية، الأدوات اللتان أن لنا أن نمتلكهما.

معلقون وكتّاب من جماعة «عاصفة الحزم»، سخروا من حجم التنازلات التي قدمتها إيران للغرب في إطار تسوية الملف النووي؛ أفلم تكونوا مذعورين من القنبلة النووية الإيرانية؟ إذاً، من المنطقي أن ترخبوا باتفاق سيمنع إيران من إنتاج أسلحة دمار شامل، ليس كذلك؟ بل أكثر من ذلك، يمكن النظر إلى الخاتمة السعيدة للصراع حول «النووي»، كمثال على عقلانية الدولة الإيرانية، وإمكانية حل المشكلات معها بالمفاوضات، بدلاً من إثارة الحروب، والتحريض الطائفي و«القومي»، وتحشيد الجماعات الإرهابية التي حوّلت حياة العرب إلى جحيم.

من الحديث الساخر عن التنازلات و«البيع»، ينتقل صحافي لبناني مرموق إلى كشف السر وراء الاتفاق؛ لدى الرئيس الأميركي، باراك أوباما، ميول شيعية؛ وإعجاب بالحضارة الفارسية؛ ومستشاروه هم من أصول إيرانية أو صديقة لإيران؛ هكذا هبل تردد على مواقع التواصل الاجتماعي، وقال به كتبه من الصف الثالث، ولم أصدّق عيني حين رأيت كاتباً له وزن يتبناه؛ فألى أي درك وصلنا؟

هدف الخطاب المتناسل حول الاتفاق الإيراني - الغربي، هو، في النهاية، التشكيك بالسياسة الإيرانية المعادية للغرب، بل وإثارة اللغط حول تواطؤ أميركي مع إيران. وهو ما لا يمكن تفسيره بعوامل موضوعية؛ فيكون حل المعضلة، باكتشاف «شيعية» أوباما!

على الجبهة الأخرى، هناك خطاب احتفالي، يتعامل مع الحدث، باعتباره انتصاراً مؤزراً لحلف المقاومة، ويتجاهل آثاره السلبية على القوى الحليفة لإيران، ومجريات الصراع في المشرق والجزيرة العربية. خارج هذين الخطابين، نحاول التوصل إلى مقاربة واقعية للاتفاق الإيراني - الغربي، كالتالي:

أولاً، قدمت إيران للغرب تنازلات عميقة، ولكن في الحقل التقني، وليس في الحقل السياسي. وهو ما يدل على نزعة عقلانية براغماتية، إنما لا تتنازل عن ثوابت الاستقلالية، والحق في امتلاك القوة، وتحديد مسارات سياساتها الخارجية والداخلية. التيار العام في الجمهورية الإسلامية، وعلى رأسه المرشد، لا يريد سلاحاً نووياً. والتنازلات الإيرانية المباشرة، تقع، حصراً، في هذا الباب. وبالمقابل، ستمتكن إيران من التزوّد بمنظومات جديدة من الأسلحة الروسية المتطورة، بل بدا من خلال تسريع البحث في حصول الإيرانيين على صواريخ إس 400، وكأن ذلك جزء من الاتفاق النووي.

لن تمتلك إيران قنبلة نووية، ولكن جرى الاعتراف الدولي بحقها في التخصيب واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بالإضافة إلى حصولها على موارد ضخمة وشرعية كاملة لتعزيز قدراتها العسكرية،

سياسة النأي بالنفس، ولم تكن بالتأكيد مصوّبة منذ المرة الأولى إلى الحرب السورية عام 2011. بل قبل ذلك بسنة، عام 2010، إلى إيران بالذات. إلى طاولة مجلس الأمن وهو في صدد فرض عقوبات على الجمهورية الإسلامية بسبب تشبثها بتطوير برنامجها النووي. كان لبنان يشغل مقعداً غير دائم في مجلس الأمن، وبدا امام احد اربعة خيارات في التصويت لا يسعه الأخذ بأي منها حرصاً على تماسكه

لم تكن سياسة النأي بالنفس الا على الورق، والى طاولة مجلس الوزراء فحسب

الداخلي: مع، ضد، امتناع، عدم حضور. باستثناء الخيار الرابع، لكل من تلك مغزى ينطوي على موقف سياسي صريح أو ضمني بالتأييد أو الرفض أو التحفظ. على أن حكومة الحريري ارتأت الاسترشاد بسابقة الصين في ستينات القرن الفائت، قضت بحالة غير مألوفة لم يسبق استخدامها، وتحمل في طياتها الشيء ونقيضه، فإذا هي خيار خامس: حضر مندوب لبنان السفير نواف سلام ونأى بنفسه عن التصويت من دون أن يحسب غائباً. نجمت عن هذا الموقف، في الداخل والخارج، تفسيرات شتى في الدلالة التي توخاها لبنان لتجنب وضعه المحلي مزيداً من الانقسامات بين فريق يوالي إيران وآخر يناوئه - وكلاهما في حكومة وحدة وطنية - على صورة ما يجري في اليمن اليوم، الواقع بين فكي الاشتباك السعودي - الإيراني.

وقتذاك نظر الى سياسة النأي بالنفس، انسجاماً مع الدور القانوني المنوط بمجلس الأمن كأعلى سلطة دولية تتخذ قرارات الحروب وفرض السلم العالمي والعقوبات، على أنها تهزّب من المسؤولية.

إيران دائماً

الحقيقية مذ ذاك اربعة وزراء جميعهم من قوى 8 آذار. وما خلا باسيل، كان الثلاثة الباقون من نصيب حركة امل (فوزي صلوح وعلي الشامي وعدنان منصور). على مرّ السنوات الست من الولاية المنقضية، كان ثمة متسع كاف لتفاهم الرئيس ميشال سليمان مع الرؤساء المتعاقبين للحكومة فؤاد السنيورة وسعد الحريري ونجيب ميقاتي وتمام سلام والوزراء المختصين على مقومات السياسة الخارجية بما لا يتسبب في مزيد من الشرخ بين قوى 8 و 14 آذار، ونقل تداعياته إلى الداخل. كمنّت دوافع الخلاف في المثلث الأكثر تأثيراً في السياسة الداخلية وتوازن القوى، ومن ثم الموقف اللبناني الرسمي من النزاعات الإقليمية: سوريا، إيران، السعودية.

اولى بذور التباين المربك عام 2011 مع اندلاع الحرب السورية، وتمايز موقف وزير الخارجية في بعض الجوانب عن موقفي رئيسي الجمهورية والحكومة من جراء انتماء الوزير الى الفريق السياسي الذي يدعم نظام الرئيس بشار الأسد، ناهيك بالاسلوب المتباين في مقاربة سياسة النأي بالنفس التي اتبعتها مذ ذاك حكومتنا ميقاتي وسلام في الملف السوري حصراً. لم تكن سياسة النأي بالنفس كذلك الا على الورق، والى طاولة مجلس الوزراء فحسب، فيما الشارحان السنّي والشيعي منقسمان على خيار الموقف مما يجري في سوريا: احدهما مع، والاخر ضد.

في المواقف المتشددة الاخيرة من قمة شرم الشيخ، على انها صدى لاحداث اليمن والنزاع السعودي - الإيراني على النفوذ في ذلك البلد والمنطقة، قالت الخارجية اللبنانية باستمرار مفاعيل سياسة النأي بالنفس وتجاوز نطاقها الحرب السورية لتعميمها على النزاعات الإقليمية بما فيها تلك التي انخرط العرب فيها وانقسموا عليها. في المقابل قال رئيس الحكومة ان لبنان لا يسعه سوى التضامن مع العرب عندما يجمعون على ارادة واحدة فيكون عندئذ في صلبها، وجزءاً لا يتجزأ من اجماعهم. ذلك ما عناه تأييده الحملة العسكرية وانشاء القوة العربية المشتركة اللتين حازرهما باسيل. بذلك عادت المشكلة الى مسقط

ويتمدد!

أحد يعظنا الراعي بضرورة النزول الى البرلمان وانتخاب رئيس، في حين أننا نرفض ذلك». ما أراد العونيون قوله إن «التباين في الوسيلة لا يعني الاختلاف على هدف تحسين وضع المسيحيين في الدولة، الفرق أننا لا نريد أن يكون ذلك على حساب رئاسة الجمهورية، وخاصة أن الراعي يريد انتخاب أي رئيس، ونحن نريد رئيساً قوياً».

في الاجتماعات التي جمعت بين الراعي وعدد من نواب كتكتل التغيير والإصلاح، دأب «سيد بكركي» على السؤال عن المهلة التي يضعها عون لنفسه قبل إعلان انسحابه من السباق الرئاسي. «يريدنا أن

يوكد العونيون ان العلاقة لن تصك إلى حد القطيعة

نحدد له مهلة شهر، سنة أو سنتين؟ الى متى سنظل بانتظار تأييد الآخرين لنا؟ وإذا لم يؤيدنا هؤلاء، ماذا بعد؟» استناداً الى المصادر. هواجس البطريرك هذه تزجج

الراعي يريد انتخاب اي رئيس (هيثم الموسوي)



العونيين «لأنها نقطة ضعفنا، فنحن لا نملك الجواب. لذلك نلجأ الى الطرق الدبلوماسية للتهرب من الجواب عبر وضعها في ملعب الآخرين». الى أيد الأيديين «نحن متمسكون بعون رئيساً حتى نغير استراتيجيتنا. حتى الساعة لا حل آخر لدينا، هو لا يريد التراجع لأنه لا يزال يتوقع أن تتبدل الظروف لمصلحته». وتوضح المصادر أن «الاستسلام» لا يعني انتخاب رئيس آخر «لا أحد مستعد للحل. والبسونا طربوش التعطيل». زيارة عون لمطر كانت استباقية «وخاصة بعد توارد أخبار عن حركة رئاسية جديدة تقوم بها بكركي».

استناداً الى المصادر. المطران مطر طمانهم إلى أنه «لا يوجد تصعيد في المواقف. ولكن يجب على بكركي أن تذكر كل فترة بموقفها من الملف الرئاسي». مبادرة بكركي لإعادة البحث عن حلول رئاسية تتقاطع مع معلومات عن ضغوط يمارسها الفاتيكان لانتخاب الرئيس قبل الصيف المقبل. «جرى حديث عن نية الحبر الأعظم إرسال وفد الى لبنان لبحث الملف الرئاسي»، يقول المصدر، قبل أن يتساءل: «ما الغاية من ذلك؟ وخاصة أن للفاتيكان سفيراً لدى لبنان. فعلياً لا أحد يريد الضغط، حتى الناس مش فرقانة معها».